



بيان صحفي ٢٦ فبراير ٢٠١٥

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٦ فبراير ٢٠١٥ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٧٥% و ٩,٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٩,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ٠,٩٩% خلال شهر يناير ٢٠١٥ مقابل انخفاضاً شهرياً قدره ٠,٠٧% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤، في حين انخفض المعدل السنوي للتضخم العام إلى ٩,٦٦% في يناير من ١٠,١٣% في ديسمبر، مدعوماً بتأثير فترة الأساس من العام الماضي. وقد جاءت التطورات الشهرية على خلفية تعديل أسعار السلع المحددة إدارياً، وارتفاع أسعار أسطوانات البوتاجاز بسبب اختناقات التوزيع والتي أدت إلى نقص المعروض منها. من ناحية أخرى سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٠,٥٢% في يناير ٢٠١٥ مقابل معدل قدره ٠,٣٠% في ديسمبر ٢٠١٤. واستمر المعدل السنوي للتضخم الأساسي في الانخفاض ليسجل ٧,٠٦% في يناير ٢٠١٥ من ٧,٦٩% في ديسمبر. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض الأسعار العالمية للبترول والذي أدى بدوره إلى انخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية، سيحد من المخاطر الصعودية للتضخم الناجمة عن صدمات العرض المحلية.

وقد حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً بلغ ٦,٨% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤/٢٠١٥، وهو أعلى معدل نمو سنوي منذ الربع الرابع من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ويأتي ذلك بعد أن سجل معدل نمو قدره ٢,٢% خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤. إن التوسع في النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤/٢٠١٥ جاء على خلفية ارتفاع معدلات النمو في قطاع الصناعة بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو في قطاع السياحة بعد فترة انكماش، ويأتي ذلك على الرغم من استمرار الانخفاض في قطاع الاستخراجات. وتجدر الإشارة إلى أن تأثير فترة الأساس قد ساهم نسبياً في ارتفاع معدل نمو الناتج خلال الربع المشار إليه. وفي ذات الوقت شهد قطاع الاستثمار تحسناً ملحوظاً للربع الثالث على التوالي. وبنظرة مستقبلية، فعلى الرغم من الاستثمارات الموجهة إلى المشروعات المحلية الكبرى مثل مشروع تنمية قناة السويس من المتوقع أن يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد تأتي على خلفية المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي والتي مازالت مستمرة في ظل التحديات التي تواجه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة.

وبناءً على ما سبق، ترى لجنة السياسة النقدية أن المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي تعد مناسبة في ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg